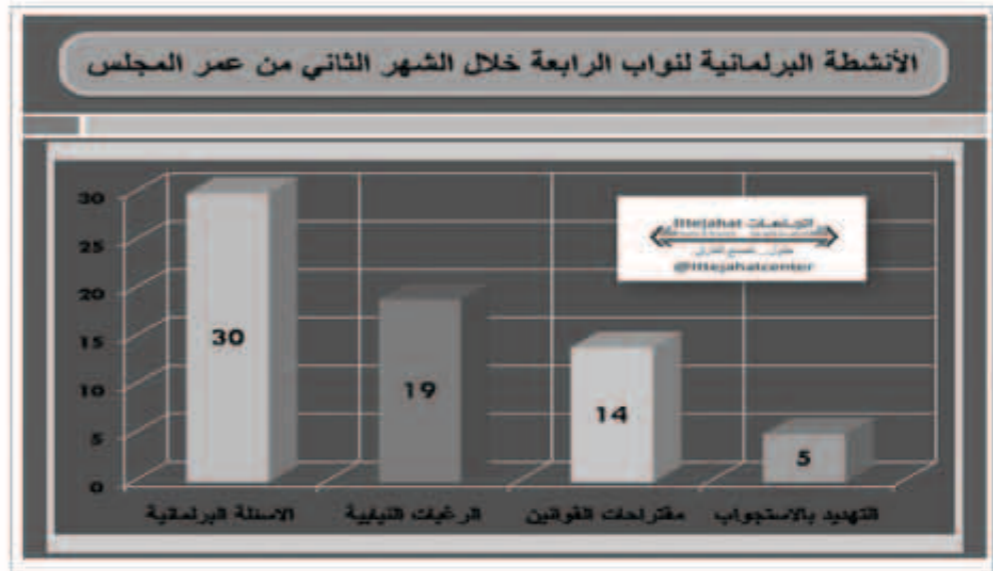


في تقرير أصدره مركز «اتجاهات» حول الأداء البرلماني لنواب الدائرة خلال الشهر الثاني من عمر المجلس

# 30 سؤالاً برلمانياً.. و 14 مقترحا بقانون.. و 5 تهديدات بالاستجواب في «الرابعة»

الإسكان تصدرت الإهتمامات ومقترحات القوانين.. والصحة في مقدمة الأسئلة



5 تهديدات من ثلاثة نواب ضد رئيس الوزراء وأربعة وزراء في حكومته

للإعمار يتولى وضع خطة شاملة لحل القضية الإسكانية، وكسر احتكار شركة نطق الكويت على الأراضي؛ ثم تأتي ملفات وقضايا ذات البعد الاجتماعي في الترتيب الثالث بواقع «3» مقترحات، تضمنت «إنشاء صالات أفراح للرجال وللنساء، وإنشاء صالات مكيفة ومجهزة بإلعاب للأطفال عن طريق الجمعيات الخيرية»؛ وفي الترتيب الرابع جاءت قضايا الصحة بواقع رغبتين، أبرزها «إزالة معهد القوة البرية من منطقة سعد العبدالله وتحويله إلى مستشفى يخدم العسكريين وعائلاتهم»؛ وفي الترتيب الخامس جاءت أربع قضايا على نفس الترتيب بواقع رغبة واحدة لكل منهم «الملف الأمني والاقتصادي والشأن البيئي، والبنية التحتية».

نصف الأعضاء طالبوا بتشكيل لجنة تحقيق في الإيداعات المليونية

«4» قوانين انصبت على الجانب الصحي وملفات القبايين وقضايا الفساد، ثم محمد طنا العنزي في الترتيب الثالث بتقديمه مقترحاً، حيث أهدم بفترة البيوت والوضع الصحي، ثم جاء النائب سلطان الشمري في المركز الرابع والأخير بتقديمه مقترحاً واحداً فقط، حول الملف الصحي.

أشار التقرير أن نواب الدائرة قدموا 19 رغبةً نيابية، ركزت على عدة قضايا محورية مثل القضايا التعليمية، وإنشاء الهيئة العليا للاعتماد وضمان جودة التعليم؛ وثلاث قضايا هي «ملف القبايين وقضايا الفساد والبيوت»؛ وفي الترتيب الثالث والأخير جاءت مقترحات، تتعلق من الأول بأجمالي «6» مقترحات، تتعلق بالزيادة في الإيداعات الخاصة لإستيعاب الطلبة المتعددين داخلياً، إنشاء مدرسة ثانوية للبنات بمنطقة صباح السالم، إنشاء مكتبات عامة بكل منطقة، وإعداد إدارة تختص بتأهيل المعلمين والمعلمات؛ يليها في الترتيب الثاني القضايا الإسكانية بواقع «4» رغبات، نستخلص منها «توزيع الأراضي على القبايين وجمعيات النفع العام لبناء مساكن للأعضاء»؛ تشكل مجلس



التعديل على قانون الرعاية السكنية، وعدم جواز زيادة الأساط المستحقة شهرياً على المستفيد من الرعاية السكنية لـ 100 دينار؛ يليهم في الترتيب الثاني القضايا التعليمية بواقع مقترحاً، تضمنت «منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية، وإنشاء الهيئة العليا للاعتماد وضمان جودة التعليم»؛ وثلاث قضايا هي «ملف القبايين وقضايا الفساد والبيوت»؛ وفي الترتيب الثالث والأخير جاءت مقترحات، تتعلق من الأول بأجمالي «6» مقترحات، تتعلق بالزيادة في الإيداعات الخاصة لإستيعاب الطلبة المتعددين داخلياً، إنشاء مدرسة ثانوية للبنات بمنطقة صباح السالم، إنشاء مكتبات عامة بكل منطقة، وإعداد إدارة تختص بتأهيل المعلمين والمعلمات؛ يليها في الترتيب الثاني القضايا الإسكانية بواقع «4» رغبات، نستخلص منها «توزيع الأراضي على القبايين وجمعيات النفع العام لبناء مساكن للأعضاء»؛ تشكل مجلس

الحريجي وقويهان أكثر النواب طرحاً للقضايا وتقديماً للأسئلة

الكويتيات من فئة البيوت للمساعدة في ضبط الأمن. ويعد حسن قويهان الأكثر طرحاً للقضايا في الدائرة الرابعة بواقع إثارة «7» قضايا تنوعت بين الإسكان والتعليم والصحة، وتساوى سعود الحريجي مع قويهان بواقع طرح «7» قضايا تناول فيها أكثر من قطاع شدد خلالها على إصلاح الجهاز الحكومي باعتباره أهم الأولويات، ولقت إلى «وجود فساد اداري ومحسوبية في كافة أجهزة الدولة»، وطرح سلطان الشمري «6» قضايا حذر خلالها من خطورة انتشار المقاتل في مناطق الجبراء وما تعكس من سلوكيات سلبية على المجتمع، ودعا وزراء الداخلية والتجارة والبلدية إلى الإسراع بإغلاق المقاهي القريبة من السكن الخاص مع وضع لوائح إلزامية تمنع اختلاط النساء بالرجال.

وأكد اتجاهات أن إجمالي أسئلة الرابعة خلال فترة التقرير بلغت 30 سؤالاً، قدها 3 نواب فقط، ويأتي ارتفاع نسبة الأسئلة بالرغم من قلة عدد مقدميها إلى أن النائب سعود الحريجي قدم مقترحات القوانين

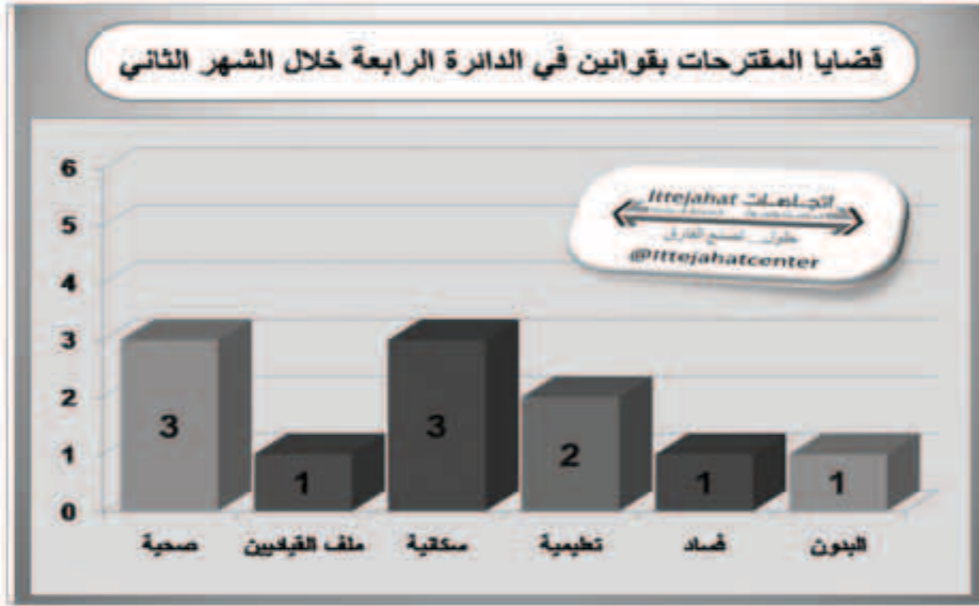
بين التقرير أن الدائرة الرابعة قدمت «14» مقترحاً بقانون، بشأن الفساد المالي والإداري، كما قدم أسئلة أخرى للمعوشي ضد بشار، الدعوى المرفوعة ضد الدولة أمام المحاكم خلال الخمس سنوات الماضية - مخالقات مالية وإدارية في هيئة القصر - دور وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في إبراز رسالة المسجد»؛ وفي الترتيب الثاني يأتي حسن قويهان بواقع 9 أسئلة اهتمت بالجوانب الخدمية خاصة في القطاع الصحي أبرزها «الاحتياجات التي تقوم بها وزارة الصحة تجاه مرضى الدرن والكهرباء من المواطنين - وفاة الفتاة ريم محمد علي - عدد حالات السرطان منذ بداية 2010»؛ وفي الترتيب الثالث يأتي محمد طنا بواقع سؤالين أحدهما للحجرف بشأن الإنجاز في جامعة صباح السالم الشدايدية والثاني للشمالي

بشأن خصخصة بعض محطات الوقود والشركات النفطية وأوضح التقرير إلى أن الأسئلة استهدفت كافة الوزراء، لكن يأتي في المقدمة المعوشي والبدالله وأحمد «اتجاهات» أن القضايا الصحية وقوانين الرعاية السكنية ثالث النصيب الأكبر من اهتمات النواب لتحتمل المركز الأول بأجمالي «3» مقترحات لكل منها، وقد تعلق أبرزها بـ «وضع مكافأة لمن يتقاعد طبيياً، وحظر استيراد اللحوم، وحقوق المرضى» إضافة إلى بعض

«اتجاهات» رصدت الأداء اصدر مركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يترأسه خالد عبدالرحمن المضاحكة» تقريراً عن الأداء البرلماني لنواب الدائرة الرابعة خلال الشهر الثاني من عمر المجلس في الفترة من 6 سبتمبر إلى 6 أكتوبر الجاري وتوصل إلى عدة مؤشرات تبين طبيعة الأداء النيابي للنواب العشرة من بينها تقديم نواب الدائرة لـ 30 سؤالاً و 14 مقترحاً بقانون و 19 برغبة وخمس تهديدات بالاستجواب من قبل طنا والظفيري وقويهان ضد رئيس الوزراء وأربعة وزراء آخرين في حكومته.

ويذكر أن اهتمات نواب الرابعة تنوعت في أكثر من اتجاه وتناولت الإشكاليات الخاصة بالمواطنين والقضايا الاجتماعية والخدمات الصحية والأمنية والتعليمية كما تناولت قضايا تتعلق بشبهات الفساد، فضلاً عن المطالبة بتوفير حقوق العمال والموظفين، وهو ما يعكس الإشارة إليه في السياق التالي:

أشار التقرير إلى أن ثلاثة نواب في الدائرة وجهوا تهديداتهم لـ وزراء إضافة إلى رئيس الحكومة، حيث وجه قويهان تهديدتين للبدالله والإبراهيم على خلفية التجاوزات والفساد في وزارتي الصحة والبلدية، وأكد قويهان أن استجواب وزيرتي الصحة والإشغال قادم وسيكون الاقرب قبل بفترة الاستجوابات أن لم يتداركوا أخطاءهم وصمتهم تجاه التجاوزات، كما هدد نكري الرشيدى بسبب التسبب الكبير الحاصل في وزارة الشؤون، على حد قوله، وخاصة قطاع دور الرعاية لافتاً إلى أن ما حدث خلال فترة وجيزة لا يمكن السكوت عنه مطلقاً.



و باختلاف اهتمات نواب الدوائر الثلاثة الأولى تصدرت المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق نيابية في الإيداعات المليونية اهتمات نواب الرابعة، وبشكل خاص كل من النواب قويهان والحريجي ومحمد طنا وماجد موسى وعبدالله العدواني.

فيما أثار قضية الإفلات الأمني من نواب الرابعة كلا من الحريجي والشمري والخريخ وماجد موسى وعسكر العنزي، حيث دعا الحريجي إلى تشديد الأحكام القضائية بحق الغلظة الذين يستبيحون دماء الإبرياء، وأكد الخريخ أن تكرار الحوادث داخل المجتمع دليل على وجود خلل كبير في الإجراءات والتدابير اللازمة لحماية مرثادي المجتمعات ومطالب باتخاذ الإجراءات المناسبة للقضاء على هذه الظاهرة، فيما رأى الشمري توجيه دهاء لوزير الداخلية بضرورة الاستعانة بأبناء